قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٢٢

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة

بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية

بشأن قرض إضافى تصل قيمته إلى ١٥ مليون يورو بمثابة زيادة لأموال مشروع "إعادة تأهيل محطات كهرباء مائية - المرحلة الثانية"

الموقعة فى القاهرة بتاريخى ٢٠٢١/١١/١٠ و٢٠٢١/١٢/١٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

وُوفق على الخطابات المتبادلة بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن قرض إضافى تصل قيمته إلى ١٥ مليون يورو بمثابة زيادة لأموال مشروع "إعادة تأهيل محطات كهرباء مائية - المرحلة الثانية"، الموقعة فى القاهرة بتاريخى ٢٠٢١/١١/١٠ و٢٠٢١/١٢/١٤، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ شعبان سنة ١٤٤٣هـ

(الموافق ٢٠ مارس سنة ٢٠٢٢م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٢ شوال سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢٣ مايو سنة ٢٠٢٢ م) .

القاهرة ، ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

السيد السفير د./ فرانك هارتمان

سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أؤكد على استلام مذكرتكم المؤرخة ١٠ نوفمبر ٢٠٢١، وبالإشارة إلى محضر المفاوضات الحكومية بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٩ وفى صدد تنفيذ الاتفاق المؤرخ فى ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى لعام ٢٠١٦، أود أن أتقدم إلى سيادتكم بإبرام الترتيب التالى :

١- تمكن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية حكومة جمهورية مصر العربية من الحصول على قرض إضافى تصل قيمته إلى ١٥,٠٠٠,٠٠٠ يورو (بالأحرف خمسة عشر مليون يورو) بمثابته زيادة أموال مشروع "إعادة تأهيل محطات كهرباء مائية - المرحلة الثانية" الوارد فى الحرف (أ) من البند (١) من الفقرة (١) من المادة الأولى من الاتفاق المبرم بين الحكومتين والمذكور أعلاه ، شريطة أن تثبت الدراسة جدوى دعم هذا المشروع إن شروط القرض الإضافى المذكور والممنوح لحكومة جمهورية مصر العربية من حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية هى :

مدة القرض ٣٠ سنة (منها فترة سماح مقدارها ١٠ سنوات) .

الفائدة السنوية (٢٪) .

٢- يتم إلغاء الموافقة على منح المبلغ الوارد فى البند (١) أعلاه ، إذا لم يتم إبرام اتفاق الإقراض المتعلق به فى غضون أربع سنوات بعد سنة الموافقة عليه وسيكون ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ آخر موعد بالنسبة لهذا المبلغ .

٣- تعفى حكومة جمهورية مصر العربية بنك التعمير الألمانى (kfw) من أية ضرائب مباشرة مفروضة فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بإبرام وتنفيذ الاتفاق المشار إليه فى البند (٢) من هذا الترتيب . وتتحمل حكومة جمهورية مصر العربية ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية وضرائب مشابهة غير مباشرة يتم فرضها فى هذا السياق . كذلك تتحمل حكومة جمهورية مصر العربية الضرائب الاستهلاكية الخاصة المفروضة ، بالإضافة إلى ذلك تعفى حكومة جمهورية مصر العربية بنك التعمير الألمانى (kfw) من الأعباء العامة الأخرى .

٤- فيما عدا ذلك ، فإن أحكام الاتفاق المذكور فى بداية هذا النص والمؤرخ فى ٢٣ ديسمبر ٢٠١٨ بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون المالى لعام ٢٠١٦ تسرى كذلك على هذا الترتيب .

٥- يتم إبرام هذا الترتيب باللغات العربية والإنجليزية والألمانية ، وتكون لجميع النصوص الثلاثة ذات الحجية ، فى حالة الاختلاف فى تفسير النصين العربى والألمانى يعتد بالنص الإنجليزى .

هذا ، ويشرفنى أن أبلغ سيادتكم بأن المتقرحات السابقة مقبولة من قبل حكومة جمهورية مصر العربية وأن مذكرة سيادتكم وهذه المذكرة سيشكلان "ترتيبًا" بين حكومتينا يكون نافذاً اعتباراً من تاريخ استلام الإخطار باكتمال الإجراءات الوطنية اللازمة .

وأخيراً أتقدم لمعاليكم بخالص احترامى وتقديرى .

وزير التعاون الدولى

أ.د/ رانيا المشاط